الراصد

شؤون دولية

2016/06/08م

1437 هـ - 2015م

مسار النخبة
ELITE TRACK

المحتويات

الصين.. كلمة السر في استراتيجية الخليج لاستعادة التوازن بالمنطقة 3

بوتين ينفي استغناء روسيا عن مشروع السيل التركي لنقل الغاز..... 4

وجهات النظر الروسية حول الشرق الأوسط: تقرير عن رحلة 5

باريس أخذت الخدمة مجانا!..... 8

بدائل السياسة الخارجية..... 9

أزمة النظام السياسي الأمريكي 10

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

الصين.. كلمة السر في استراتيجية الخليج لاستعادة التوازن بالمنطقة

محمد عبّود - الخليج أونلاين 8\6\2016

مع أن سوريا هي "حصان طروادة" الذي فتح الباب لروسيا في التوغل أكثر بالمنطقة العربية، ثم زاد التوغل بكثرة الزيارات وصفقات التسليح وغيره مع مصر، وهو ما يدل على نية التعاون المستقبلي بشكل أوسع، فضلاً عن علاقة موسكو بطهران وتواصلها مع حوثيي اليمن، فإن هذا التوغل لا يعني بأي حال نتيجة إيجابية أو علامة نفوذ وقوة روسية في المنطقة.

دول الخليج تعاني من تكبيل المجتمع الدولي بقوانينه والالتزام به، وهو ما فرض عليها حالة صمت نسبي تجاه تطور الأحداث في مناطق النفوذ الروسي، وخاصةً سوريا، إلا أن الدول الخليجية لا تزال تملك خيارات بديلة للتعامل مع التوغل الروسي، تتمثل في بناء علاقة أكثر متانة مع الصين، العملاق الهادئ حتى الآن.

مراقبون أشاروا إلى أن العلاقات الخليجية الصينية ليست وليدة اللحظة، كما أن حجم المعاملات التجارية تتجاوز المليارات، حيث إن الصين تتجه بنفسها نحو السوق العربي الخليجي ومن ثم فإن دول الخليج بإمكانها- تبعاً للعلاقات والمصالح المتبادلة مع الصين- دفع الصين لتكون كلمة السر في تحقيق توازن إقليمي بالمنطقة في مقابل الطرف الروسي.

وعلى الرغم من أن الصين وروسيا يجمعهما إرث الفكر الاشتراكي الشيوعي، وعلى الرغم من علاقات إيران الوطيدة مع الصين، فإن العملاق الآسيوي لا يعبأ بالسوق الإيرانية لصغرها بالمقارنة مع ضخامة السوق الخليجية والعربية مجتمعة، ومن ثم فإن دول الخليج يمكنها استغلال الصين كورقة ضاغطة لتنفيذ أهدافها، سواء في سوريا أو بؤر الصراع في المنطقة العربية.

ثمة أمر آخر، وهو أن الصين على خلاف سياسي مع واشنطن بشأن بحر الصين الجنوبي، وهو ما يعزز وضع الدول الخليجية بإمكانية اللعب على الورقة الصينية في تحقيق أهداف استراتيجية قصيرة وبعيدة المدى، ويأتي ذلك بعدما انسحبت واشنطن أو خففت من وجودها بالمنطقة العربية، لا سيما بعد الاضطرابات التي خلفها الربيع العربي، وطلب أوباما من قادة المنطقة أن يتولوا حل أزماتهم بأنفسهم.

- قواسم مشتركة

القوة الاقتصادية التي تملكها دول الخليج مكنتها من تبوء الترتيب الثاني عالمياً من حيث القوة الاقتصادية بعد الصين، من حيث مجموع الناتج المحلي، فضلاً عن امتلاكها مقومات كثيرة تجعلها في مركز متقدم على الصعيد العالمي إن استثمرت أوراقها بشكل صحيح.

"منتدى التعاون الاستراتيجي الخليجي - الصيني" دفع دول الخليج والصين لتعميق علاقاتهما بشكل أكبر، حيث لم يكتفِ الطرفان بمنتدى التعاون العربي فقط، فضلاً عن أن مجموع الناتج المحلي الخليجي يبلغ نحو 1.5 تريليون دولار، وبجمعه مع العالم العربي يتجاوز 2.5 تريليون دولار، والناتج القومي الصيني 7 تريليونات دولار، وإذا ما اتحد الطرفان فسيشكلان ورقة ضاغطة إن أرادا ذلك، خاصةً أن الناتج القومي الأمريكي يبلغ نحو 16 تريليون دولار، وهو ما يمكن واشنطن من امتلاك الهيمنة الكاملة عالمياً.

كذلك تعد دول الخليج القوة الثامنة في التعاون الاقتصادي مع الصين، فضلاً عن كونها الأولى في تصدير النفط لبكين، ومن ثم فإن مستقبل التعاون الخليجي الصيني واعدٌ لاشتراك الطرفين في عوامل عدة.

Center مركز غزة GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

- تعزيز العلاقات

وبالعودة إلى التاريخ، فإن الصين لم يكن لها مطامع استعمارية في منطقة الخليج، ولم يحدث أن نشأ خلاف بين الطرفين في القضايا المشتركة، بل إن هناك نقاط اتفاق متعددة بين الطرفين بشأن بعض القضايا.

ولأن السياسة الصينية الخارجية قائمة على عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، فإن الورقة الخليجية هي الرابحة إن أحسن قادة الخليج استثمارها جيداً، حسبما أشار مراقبون متخصصون في الشأن الخليجي الصيني.

ولأن الصين من الدول الكبرى المرشحة لأن تكون أحد أقطاب النظام الدولي في المدى القريب، وحجم العلاقات والمصالح الخليجية الصينية المتبادلة في تنامٍ مستمر، فإن دول الخليج يمكنها استثمار هذا التعاون في تحقيق أهدافها في ظل التعنت الروسي في المنطقة، وبالأخص حيال الأزمة السورية

كما أن الصين عضو دائم في مجلس الأمن، وهو ما يمكنها من تقديم دعم سياسي لدول الخليج، بل يمكنها من أن تصبح طرفاً وسيطاً في النزاعات القائمة، خاصةً أنها تتجنب التدخل في شؤون الدول، ما يضمن حياديتها، بالإضافة إلى حرصها على الاحتفاظ بعلاقات طبية مع الخليج؛ باعتبار سوقه من أكبر الأسواق التجارية للصين، فضلاً عن كونه المصدر النفطي الأول له.

فالخليج يمكنه العمل على تحقيق توازن سياسي وعسكري واقتصادي صيني في مقابل الوجود الأمريكي، بالإضافة إلى إمكانية تنوع خياراتها السياسية، فضلاً عن اللعب على العلاقات الصينية الإيرانية، حيث يمكن للصين الضغط على إيران لحل بعض القضايا أو إغلاقها وفق المصالح المتبادلة بين الأطراف المعنية.

بوتين ينفي استغناء روسيا عن مشروع السيل التركي لنقل الغاز

موسكو- وكالات عربي21 8\6\2016

نفى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، الثلاثاء، استغناء بلاده عن مشروع خط أنابيب غاز "السيل التركي"، مؤكدا وجود بعض المشاكل السياسية الحاصلة بين موسكو وأنقرة، وهي ما تعيق تنفيذ المشروع.

وجاءت تصريحات بوتين هذه، في مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، الذي يزور العاصمة موسكو، حيث دعا المفوضية الأوروبية إلى اتخاذ موقف واضح من مشروع "السيل التركي".

وأوضح بوتين أنّه في حال لم ترغب الدول الأوروبية في استيراد الغاز الروسي، فإنّ موسكو ستبحث عن أسواق أخرى، لافتا إلى استمرار المحادثات حول تصدير الغاز الروسي إلى الكيان الإسرائيلي.

تجدر الإشارة إلى أن روسيا أعلنت أوائل كانون الأول/ ديسمبر 2014، عن إلغاء مشروع خط أنابيب "السيل الجنوبي" أو "ساوث ستريم"، الذي كان ينبغي أن يمر تحت البحر الأسود وعبر بلغاريا لتوريد الغاز إلى جمهوريات البلقان والمجر والنمسا وإيطاليا، وتم التخلي عن المشروع بسبب موقف الاتحاد الأوروبي الذي يعارض ما يعتبره احتكارا للمشروع من شركة الغاز الروسية "غاز بروم"، وبدلا عنه قرر مد أنابيب لنقل الغاز عبر تركيا "السيل التركي"، يصل حتى الحدود مع اليونان، على أن يتم هناك إنشاء مجمع للغاز لتوريده فيما بعد للمستهلكين جنوب أوروبا.

ويهدف المشروع إلى نقل الغاز بسعة 55 مليار متر مكعب سنويا، من خلال فرعين إضافيين لخط الغاز "نورد ستريم"، بطول 1200 كم، ليربط بين روسيا وألمانيا عبر بحر البلطيق، وبالتالي يزود كل من فرنسا، وبريطانيا، وهولندا، والدانمارك، بإمدادات الغاز الطبيعي.

GAZA غزة
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

ومن المتوقع أن يبلغ حجم ضخ الغاز الروسي في أنبوب "السيل التركي" 63 مليار متر مكعب، 47 مليار متر مكعب منه سيضخ للسوق الأوروبية، فيما سيخصص 16 مليار متر مكعب للاستهلاك التركي.

وشهدت العلاقات الروسية التركية أزمة دبلوماسية، على خلفية حادث إسقاط الطائرة الروسية، التي اخترقت المجال الجوي التركي، في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي، حيث أعلنت رئاسة هيئة الأركان الروسية، قطع موسكو علاقاتها العسكرية مع أنقرة، إلى جانب فرض قيود على البضائع التركية المصدرة إلى روسيا، كما بادرت موسكو بفرض عقوبات اقتصادية على أنقرة.

يشار إلى أن ثماني دول أوروبية، وقعت في 17 آذار/ مارس الماضي، خطاب اعتراض، وجهته للمرة الثانية إلى رئيس المفوضية الأوروبية، جان كلود يونكر، على مشروع "نورد ستريم 2"، الذي يهدف إلى زيادة شحنات الغاز الروسي إلى دول الاتحاد الأوروبي.

وجهات النظر الروسية حول الشرق الأوسط: تقرير عن رحلة

جيمس جيفري و آنا بورشفسكايا معهد واشنطن 2016\6\3

"في أيار/مايو، قام الكاتبان جيمس جيفري وآنا بورشفسكايا بزيارتين منفصلتين إلى روسيا - السيدة بورشفسكايا في زيارة توجيهية والسفير جيفري كعضو في "المسار الثاني [غير الرسمي] لبرنامج التبادل دارتموث كيترينغ". وقد ركز الحوار الأخير لبرنامج "دارتموث كيترينغ" الذي عُقد في موسكو وزافيدوفو، على قضايا أمريكية - روسية واسعة النطاق مثل أوكرانيا والحد من التسلح، والتعاون في مجالات غير دبلوماسية. وضم المحاورون الروس مختلف الخبراء في شؤون الشرق الأوسط والعلاقات الثنائية. وكان بعضهم مسؤولون في الحكومة الحالية (على سبيل المثال، قدّم نائب وزير الخارجية إحاطة [للمشاركين في الحوار])، في حين كان هناك آخرون من الأكاديميين والدبلوماسيين السابقين، أو مسؤولين عسكريين متقاعدين. وفيما يلي انطباعات الكاتبيْن من إتصالاتهما المختلفة".

على الرغم من الجمود المتصور ووجهات النظر العالمية المتضاربة حول بعض القضايا مثل النزاع في أوكرانيا، إلا أن الانطباع الرئيسي من الزيارة هو أن المسؤولين والخبراء الروس متفائلون عموماً في ما يخص التعاون الأمريكي الروسي بشأن قضايا الشرق الأوسط. وقد نتج هذا الموقف عن الاتفاق النووي مع إيران والتركيز مؤخراً على المساعي المشتركة في سوريا.

توافق حول سوريا؟

من الواضح أن التفاؤل حول الوضع في سوريا تأثر بالمحادثات المستفيضة التي أجراها وزيرا الخارجية الأمريكي والروسي جون كيري وسيرغي لافروف حول هذا الموضوع. على سبيل المثال، اختير مؤخراً أحد رؤساء "حوار كيترينغ"، وهو فيتالي نومكين، كمستشار في المفاوضات السورية التي تجريها الأمم المتحدة برئاسة ستيفان دي ميستورا.

غير أنه تم التحدث عن أطراف أخرى في الحرب في سياق أقل مؤاتاة. فغالباً ما تم غض النظر عن تركيا والمملكة العربية السعودية بعبارات مهينة، من خلال إعطاء الانطباع الواضح بأن أنقرة لا تزال مسؤولة بطريقة أو بأخرى عن إسقاط الطائرة النفاثة العسكرية الروسية في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي (كما عبّر أحد الروس عن تعاطفه العلني مع مطالبة سوريا بمحافظة هاتاي التركية، حيث أُسقطت الطائرة). ومن ناحية الرياض، تم وصفها على أنها إسلامية جداً، وأن اقتصادها يعتمد على النفط وسيواجه [بعض] المشاكل.

Center مركز GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

من المثير للاهتمام أن المناقشات الروسية الرسمية حول سوريا كما ورد في وسائل الإعلام الخاضعة لرقابة الدولة تتجاهل إلى حد كبير البُعد السني / الشيعي. فوفقاً لهذه النظرة التبسيطية المشوّهة، تدور الحرب بين الحكومة الشرعية برئاسة بشار الأسد والمعارضة الإرهابية.

مكافحة الإرهاب وتحقيق الاستقرار

أشار معظم المتحدثين أن للولايات المتحدة وروسيا هدفين مشتركين في المنطقة هما: محاربة الإرهاب وتعزيز الاستقرار. ولا شك أن الروس صادقون فيما يتعلق بالهدف الأوّل، على الرغم من أنهم حققوا نتائج ضعيفة في جهودهم لمحاربة تنظيم «الدولة الإسلامية»، مما يتناقض بصورة غريبة مع نجاحهم الكاسح في محاربة القوات الأخرى التي تقاتل نظام الأسد. ومع ذلك، بالكاد تقع عمليات محاربة الإرهاب على رأس أولوياتهم، كما أن تحديدهم لمفهوم "الاستقرار" يختلف كثيراً عن معظم وجهات النظر الأمريكية الخاصة بالمنطقة.

إن أحد أسباب ذلك يعود إلى أن المشاركين الروس في "حوار كيترينغ" اعتبروا أن استراتيجية واشنطن المفترَضة للسعي إلى تحقيق الاستقرار من خلال تعزيز الديمقراطية كانت لها نتائج عكسية. ولم يبذل المشاركون الأمريكيون أدنى جهد للدفاع عن هذه المقاربة المزعومة التي تتمحور حول الديمقراطية خلال اجتماعات دامت ساعات، وأشاروا عدة مرات إلى أن هذا التعزيز للديمقراطية لم يشكل سياسة الولايات المتحدة لسنوات. بيد، لم تفعل هذه الحقائق شيئاً يذكر لإقناع الروس بالتراجع عن نظريتهم.

إلا أن الموضوع الذي حظي باهتمام أكبر هو وجهة النظر الروسية العامة التي تعتبر أن الطريق الصحيح لتحقيق الاستقرار هو تعزيز العلمانية. ونظراً لسجل بشار الأسد في سوريا، لم يربطه [الروس] بشكل واضح بأي من المفهومين، لكن يمكن استنتاج الكثير من دفاعهم المتكرر عن هذا الموضوع. وكانوا أكثر اندفاعاً عندما صنّفوا جمهورية إيران الإسلامية على أنها علمانية في الصميم إلى حد ما، حيث وصف أحد المشاركين مشهداً "علمانياً" مؤثراً يضم فتاة جالسة في القسم الخلفي من دراجة نارية وهي تحتضن سائقها الذكر. ورأوا بوضوح أن جناح الرئيس حسن روحاني آخذ في التصاعد في الجهاز السياسي الإيراني، لكنهم لم يتكلّموا كثيراً عن المرشد الأعلى و «حرسه الثوري».

إن النقطة التي يبدو أنهم فشلوا في فهمها هي دفاعهم عن فرض إحدى القيم الغربية - وهي العلمانية - على النسيج الاجتماعي والديني والثقافي المعقّد في الشرق الأوسط. ويمكن القول إن هذا حل خاطئ لمعضلة الاستقرار، تماماً كهاجس الديمقراطية الذي تدّعيه أمريكا. ويصبح التشديد على العلمانية مهم بشكل خاص في ظل مشكلة التطرف المتنامية التي تعاني منها روسيا في الداخل. وتحاول السلطات حل هذه المشكلة عبر قمع الدين، من بين أمور أخرى، لكن الخبراء الروس في شمال القوقاز يشيرون إلى أن التربية الإسلامية ردعت في الحقيقة الأفراد في تلك المنطقة عن الانضمام إلى تنظيم «الدولة الإسلامية». وبعبارة أخرى، إن الجهل بالإسلام هو ما يؤدي إلى التطرف.

وجهات النظر الروسية حول سياسة الولايات المتحدة

إن المشاركين الروس في "حوار كيترينغ"، الذين يحتل بعضهم مناصب عليا في قطاع الطاقة، أكدوا أيضاً على أن الإنتاج الجديد للطاقة في الولايات المتحدة سوف يغيّر قواعد اللعبة في الشرق الأوسط. حتى أن أحدهم هنّأ زملاءه الأمريكيين على تحوّل بلدهم إلى "المملكة العربية السعودية الجديدة". ولم يتم وضع حد لهذا التفاؤل من خلال بذل جهود لشرح الفوائد المحدودة والمؤقتة للنفط والغاز المحدودين في الولايات المتحدة ، أو لشرح واقع الدور الذي يؤديه الشرق الأوسط في سوق النفط والغاز العالمي، والذي يبقى أساسيّاً في الوقت الحاضر وسيصبح أكثر أهمية على الأرجح بحلول عام 2030.

Center غزة GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

إن إحدى مشاكل هذا الموقف الروسي هي أنه يفتح المجال أمام نظرة مناسبة لـ "عالم بديل" من الدوافع الأمريكية. فبينما يبدو أن الولايات المتحدة ما زالت تؤدي دورها التقليدي في احتواء التوسع الإقليمي في منطقة التأثير الروسية (على سبيل المثال، من خلال تقوية حلف شمال الاطلسي وإصدار عقوبات تتعلق بأوكرانيا)، كان الروس في حيرة بعض الشيء بسبب تردد إدارة أوباما عن القيام بالأمر نفسه في الشرق الأوسط، الذي يشكل جزءاً من الساحة الأمريكية التي تتوسع منذ أربعة عقود. ولشرح هذا التفاوت، يبدو أن الروس يفترضون أن أمريكا خففت من اعتمادها على نفط الشرق الأوسط، وأعادت تركيز معظم انتباهها الإقليمي على الإرهاب، وقبلت بالفكرة بأن الاستقرار هو الهدف الأساسي هناك، رغم فشل المقاربة المزعومة لتحقيق هذا الهدف، أي تعزيز الديمقراطية. ويكمن الخطر في أن ذلك قد يوحي زيادة المصالح المشتركة مع روسيا عن الحد الذي قد تكون عليه وخاصة في الإدارة الأمريكية المقبلة.

الساحة المحلية

[لوحظ] أن الكثير من الروس، خارج دوائر موسكو الرسمية، يشكون من المعاناة الاقتصادية وغيرها من المشاكل التي تؤثر عليهم شخصياً، مثل عدم تمكنهم من السفر إلى تركيا ومصر. ففي أعقاب حادثة إسقاط الطائرة العسكرية في تشرين الثاني/نوفمبر، علّقت الحكومة الروسية السفر من دون تأشيرة إلى تركيا؛ وفي ذلك الشهر نفسه، علّقت جميع رحلات الطيران إلى مصر، بعد أن أسقطت جماعة تابعة لـ تنظيم «الدولة الإسلامية» طائرة ركاب روسية كانت تغادر سيناء. ويقيناً، بإمكان الروس الإستفادة من فرص سفر أخرى في المنطقة. فعلى سبيل المثال، بإمكان المرء أن يرى الآن إعلانات في شوارع موسكو عن تنظيم رحلات إلى المغرب، ربما لأن العاهل المغربي الملك محمد السادس قد زار مؤخراً العاصمة موسكو للمرة الأولى منذ سنوات، وذلك لتحسين العلاقات بين البلدين. إلا أنه يبدو أن كل هذا لا يعتبر مواساة كافية، نظراً للقيود المتزايدة في أماكن أخرى.

وفيما يتعلق بسوريا، تحاول السلطات قدر الإمكان ألا تتحدث كثيراً عن الضحايا، سعياً إلى إقناع الناس على ما يبدو أن روسيا لا تخسر شيئاً من خلال تدخلها هناك. وفي الواقع، إن الحديث الآن عن سوريا وأوكرانيا وقضايا خارجية مماثلة يغدو هامشياً. لذلك، يستطيع أي مسؤول أن يتحدث عن الخسائر الروسية في سوريا من دون أن يذكر الـ 224 مواطناً الذين قُتلوا في حادثة الطائرة في سيناء في تشرين الأول/أكتوبر، بعد وقت قصير من بدء تدخل فلاديمير بوتين للدفاع عن الأسد. حتى أن السلطات بدأت تخفف من تسليط الضوء على مقتل الضابط في قوات "السبيتسناز" الخاصة ألكسندر بروخورينكو؛ ففي آذار، دعا هذا الأخير إلى قصف مركزه في تدمر بعد أن أحاطت به قوات تنظيم «الدولة الإسلامية»، وأشادت وسائل الإعلام الحكومية ببطولته. بيد، لا يفضّل الشعب الروسي هذا النوع من البطولة، كما قال عالم الاجتماع دنيس فولكوف الذي يعمل في "مركز ليفادا" المستقل لاستطلاعات الرأي. وسبق أن كتب هذا الباحث الإجتماعي في مقال نشرته "مؤسسة كارنيغي" في تشرين الأول/أكتوبر: "فيما يتعلق بسوريا، على غرار القضايا الداخلية والخارجية الأخرى، تأخذ الحكومة الروسية الرأي العام في عين الاعتبار، ليس لأن هذا الرأي يهمها بحد ذاته، بل للتخفيف من التكاليف المترتبة عن تنفيذ سياستها".

توصيات سياسية

إذا تعاطت الإدارة الأمريكية الجديدة مع شؤون الشرق الأوسط بطريقة أكثر تقليدية، أي كما تُعامل الإدارة الحالية أوكرانيا والقوقاز والبحر الأسود والبلطيق، قد يتفاجأ الروس من المقاومة الكبيرة لجدول أعمالهم. وكما ذُكر أعلاه، من خلال تحديدهم استقرار المنطقة بتعزيز العلمانية، فهم يحاولون بيع مفهوم خارجي إلى منطقة دينية إلى حد كبير. وأسوأ من ذلك، إنهم يساوون أنفسهم بقوتين يُزعم أنهما علمانيتان، هما الأسد وإيران اللذان يزعزعان استقرار المنطقة إلى حد كبير. ويشكل هذا وصفةً لنشوب اشتباك قد يكون أكثر خطورة حتى مما هو عليه في أوكرانيا، حيث تهيمن القدرات العسكرية والمصالح

للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

السياسية الروسية. ومرة أخرى، يبقى خطر سوء التقدير الروسي في الشرق الأوسط مرتفعاً، لأنه يبدو أن موسكو تعتقد أن معظم المصالح الجيوستراتيجية الأمريكية في هذه المنطقة آخذة في التلاشي بالتوازي مع تراجع اعتمادها على نفط الشرق الأوسط، وأن كل ما يهم واشنطن هو جدول أعمال مكافحة الإرهاب.

وفي الوقت نفسه، إن الوضع في الداخل يزداد سوءاً. فالاقتصاد الروسي مستمر في التراجع. وتحاول محطات التلفزيون الخاضعة لرقابة الدولة أن تُلهي الناس عبر برامج مثل "وداعاً أمريكا" الذي يتنبّأ بسقوط "الإمبراطورية المقلّمة بالنجوم"، لكن الكثير من الروس توقفوا عن مشاهدته. وبعضهم يتجاهل الحقائق ويتركز في أمور أخرى في حياته. وربما يفوز بوتين في الانتخابات مرة أخرى، لكن حكومته أقل استقراراً مما تبدو عليه. ومن المفارقات، إنه يسعى إلى الحوار مع الغرب لأنه عرّف حكمه فيما يتعلق بالغرب، وبالتالي فهو بحاجة إليه.

ورداً على ذلك، على الغرب أن يصدّ جدول أعمال الكرملين الخاص بالشرق الأوسط، إنما ضمن إطار عمل المشاورات الشاملة على الأصعدة الرسمية والبحثية والأكاديمية وعلى صعيد المسار الثاني [غير الرسمي]. وفي هذه الفترة المتقلبة والمنطقة المضطربة، لن يؤدي سوء التفاهم وعدم القدرة على التواصل إلا إلى زيادة المخاطر الحتمية.

باريس أخذت الخدمة مجانا!

أحمد جميل عزم — الغد الاردنية — 2016\6\8

كان اجتماع باريس للسلام، الأسبوع الماضي، فاشلاً بكل معنى الكلمة، للدبلوماسية الفلسطينية وللفلسطينيين، وحتى للعرب. وليس دقيقاً تماماً أنّ الأمر يتعلق فقط بتدخل دول كبرى أفرغت البيان من محتواه، كما أشار مسؤولون فلسطينيون؛ فمعالم النكسة جاءت متدرجة على مدى نحو عام. ولا يمكن، مثلا، الحديث أنّ المؤتمر/ الاجتماع، له فضيلة تسليط الضوء على القضية الفلسطينية، لأنّه كانت هناك بدائل أخرى. والحقيقة أنّ الفلسطينيين وقعوا في خطأ "بيع الخدمة من دون تحديد الثمن".

كان المطلوب فلسطينيا عملية سياسية تؤدي إلى انتهاء الاحتلال، أو على الأقل مفاوضات بطرق ومرجعيات تختلف عما حدث خلال نحو ربع قرن مضى. وجاء البيان الصادر عن الاجتماع واضحاً بالقول: "إنّ المفاوضات المباشرة بين الطرفين يجب أن تبنى على أساس قرارات مجلس الأمن"؛ فالمفاوضات المباشرة هي الهدف إذن، وهي المطلب الإسرائيلي. أما موضوع قرارات مجلس الأمن، فهي نص فضفاض أُشير إليه سابقاً، ولو كان الأمر قرارات مجلس الأمن لتم الحديث عن تنفيذها، وليس أن تكون جزءا من تفاوض مباشر. والمفاوضات الثنائية كانت معلنة مع بدء المؤتمر على الأقل؛ إذ جاء على لسان الرئيس الفرنسي فرانسوا أولاند، في افتتاح الاجتماع: "قناعتي النهائية هي أن الأمر يرجع إلى الطرفين المعنيين، الإسرائيليين والفلسطينيين". وهذا ما أكده وزير الخارجية الأميركية جون كيري، عقب المؤتمر، بقوله إنّ "مفاوضات مباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين ستكون السبيل الوحيد".

قدّم الفلسطينيون خدمة للفرنسيين، بالتراجع عن الذهاب إلى الأمم المتحدة وعن طلب قرارات تحدد موعد إنهاء الاحتلال، بل وتم التراجع عن الذهاب إلى الأمم المتحدة من أجل قضايا مثل الاستيطان. وكل ذلك بذريعة إفساح المجال والفرصة للتحرك الفرنسي.

من المعروف في قواعد التفاوض، أنّه لا يجب أن تقدم خدمة سياسية لطرف من دون ثمن محدد ومدفوع فوراً وسلفاً؛ فأي خدمة تفقد قيمتها بعد أدائها، وتُنسى. لذلك، يجب الحصول على تحديد الثمن رسميّاً قبل أداء الخدمة، وأن يتم تحديد موعد سداد الثمن.

GAZA غزة
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

لوّح الفرنسيون في مرحلة ما بإمكانية الاعتراف بدولة فلسطينية كثمن في حالة لم تتقدم عملية السلام والمفاوضات. وكان هذا أصلا مقابل تنازل فلسطيني؛ فهو يعني ضمنياً القبول بعملية تفاوضية ما، من دون ضمانات ومرجعيات دولية، مقابل الاعتراف الفرنسي. لكن حتى هذا العرض الفرنسي، الذي جاء لتزيين فكرة العمل خارج الأمم المتحدة، ثم ليكون ذلك ضمن صيغة تفاوضية غير جديدة، تم التراجع عنه. ومع ذلك، استمر التعاون الفلسطيني بإيجابية ومرونة.

لم يكن يجدر الترحيب بالمؤتمر الفرنسي أو التعبير عن التفاؤل، إلا بعد الحصول على نصوص واضحة ومحددة بما سيتم إعلانه والتعامل معه.

قدم الفرنسيون خدمة للإسرائيليين، بإبعاد الفلسطينيين، ولو إلى حين، عن الأمم المتحدة وعن المزيد من القرارات الدولية. وحصلوا هم (الفرنسيون) على كل حملة العلاقات العامة التي يريدونها كطرف فاعل دولياً، وظهروا أمام شعبهم، بمن فيهم أصحاب الأصول العربية والمسلمة، كمن يهتم بقضية تعنيهم، ثم أداروا ظهرهم للفلسطينيين. وحتى المؤتمر المزمع في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل لا يبدو مؤكداً أو ذا معالم واضحة.

وكجائزة ترضية، يجري الحديث الغائم عن حوافز اقتصادية للفلسطينيين مقابل الاستمرار في "اللعبة".

كان أجدر وأكثر وقعاً، وأكثر إثارة لاهتمام حقيقي في العالم، لو انعقد مجلس وطني فلسطيني جديد فعلي. وكان أجدر وأكثر وقعاً وإثارة للاهتمام، لو كان الجهد باتجاه مؤتمر عربي لأجل فلسطين، أو حتى مؤتمر يسمى مؤتمر "أصدقاء فلسطين"، أو أي صيغة أخرى.

نسي الفرنسيون وغيرهم أنّه عندما أُغفلت القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة في أيلول (سبتمبر) الماضي، حدثت هبّة. وأنه عندما تهان القضية هكذا يكون هناك شيء محتمل.

يمكن لقرارات ومشاريع قرارات في مجلس الأمن، ومشاريع إعادة بناء الاتحادات المهنية، وإعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني، وتفعيل الجاليات حول العالم، أن يؤدي إلى اهتمام عالمي حقيقي، لدرجة أنّ دولة مثل فرنسا أو غيرها، عندما تريد أن تتدخل ستكون جدية وصادقة، وتضع ثمنا محددا لما تطلبه، وإلا فلتستنكف عن بيع الوهم.

بدائل السياسة الخارجية

دانيال دريزنر الاتحاد 2016\6\8

أستاذ السياسة الدولية بجامعة «تافتس» الأميركية

أشار المراقبون إلى أن هيلاري كلينتون أدلت بخطاب مؤثر سحق الترهات التي يرددها دونالد ترامب بشأن السياسة الخارجية. لكن ما بدا مذهلاً هو التأثيرات اللاحقة لخطابها يوم الجمعة الماضي، وأوجز هنا بعض ردود الأفعال التي لاحظتها:

- الديمقراطيون: يا له من خطاب عظيم!

- خبراء السياسة الخارجية: أخيراً، هناك شخص يرد على حماقات ترامب بشأن الأمن القومي.

- «المحافظون»: إن سجل هيلاري بشأن السياسة الخارجية ربما يكون مخيفاً لكنها غير مخطئة بشأن ترامب.

- «الجمهوريون»: صمت مطبق!

والنقطتان الأخيرتان هما الأكثر أهمية. وكما أشار «جوناثان مارتين» و«ماجي هابرمان» و«آمي تشوزيك»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، لم يكن لدى حملة ترامب رد منسق. ولم يكن هناك هجوم مضاد من حلفائه، بل صمت ملحوظ بعد أقسى

ELITE TRACK
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

انتقاد توجه له هيلاري. وقال «تيري نيلسون»، الخبير الاستراتيجي الجمهوري: «إنه يحتاج إلى جوقة جمهورية تغني له، وتظهر أن لديه أصواتاً كثيرة»، مضيفاً: «عليه أن يتواصل مع الحزب، ويطلعه على رسالته وماذا يقولون وكيف يقولون ذلك».

بيد أنه لا دليل على وجود أي تنسيق، فحملة ترامب لم تقدم أي رد على خطاب هيلاري، واللجنة الوطنية في «الحزب الجمهوري»، التي اعتمد عليها فريق ترامب، لم تصدر سوى انتقاد استباقي للسياسات الخارجية لهيلاري قبل أن تدلي بخطابها.

ولنكن منصفين، حاول السيناتور «الجمهوري بوب كرورك»، رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، الدفاع عن ترامب في برنامج «هذا الأسبوع»، لكنه لم يفعل ذلك جيداً.

وبينما أوضح «كرورك» أنه يؤمن بقدرة ترامب على أن يكون «مثيراً للبلبلة» في واشنطن، وأنه قد لاحظ أن المرشح «يزداد نضجاً»، بدا أنه يائس في تحديد أي أفكار سياسة خارجية تمنحه ثقة في قدرات ترامب على أن يكون قائداً عاماً.

أزمة النظام السياسي الأمريكي

عاطف الغمري الخليج 2016\6\8

هل تعيش أمريكا مرحلة أزمة سياسية؟

هذا السؤال تردد على ألسنة أكثر من محلل سياسي في الولايات المتحدة وأوروبا، ضمن تحليلهم لمسار السباق الانتخابي للرئاسة، والذي قفز بدونالد ترامب إلى مقدمة السباق، كمرشح منتظر للحزب الجمهوري. وأن ذلك حدث رغم اتفاق جماعي على نقص خبرته السياسية، وما يمكن أن يسببه ترشحه من تمزيق للحزب.

أكثر من ذلك هناك احتمال في أن يؤدي فوزه إلى قلب القواعد التقليدية التي تحكم عمل النظام الحزبي في الولايات المتحدة، خاصة فيما يتعلق بالحزب الجمهوري.

وعلامات الأزمة يوحى بها، استسلام الحزب الجمهوري، لانتصارات ترمب في الولايات الانتخابية، والخوف من أن تترك الساحة للمرشحة الديمقراطية المنافسة هيلاري كلينتون. وبحيث صار من المرجح أن يحظى ترامب بترشيح الحزب الجمهوري رسمياً، عندما تجرى الانتخابات الأولية في ولاية كاليفورنيا، أكبر ولايات أمريكا.

معنى هذا الاستسلام من الحزب الجمهوري، أن زمام التحكم في رجحان كفة المرشح الذي يفوز، بدأ ينسحب من يد مؤسسة الحزب، خاصة وأن سباق الترشح للرئاسة، كان ينتهي عادة إلى تنافس بين مرشحين للحزبين الجمهوري والديمقراطي، والاثنان لا يختلف أحدهما عن الآخر في إيديولوجيته السياسية، وتعبيره بشكل عام عن مبادئ أساسية تحكم فلسفة الفكر السياسي الأمريكي، وهو ما لا ينطبق على ترامب.

وفي العادة كانت نتائج الانتخابات في أمريكا سواء على مستوى الرئاسة أو الكونغرس، متوقعة إلى حد كبير، وظل الحزبان لأجيال متتالية، ينضويان تحت إطار مبادئ متقاربة.

صحيح أنه كانت تظهر خلافات حول السياسة الخارجية، في فترة حكم المرشح الذي يفوز، بالمقارنة مع من سبقه في الرئاسة، أو من كان ينافسه، لكنها لم تكن تخرج عن إطار المدرستين الأساسيتين للسياسة الخارجية.

وهما المدرسة المثالية، والمدرسة الواقعية. فالأولى تتمسك بعقيدة فرض سيادة أمريكا المطلقة على العالم، ولو بالقوة إذا دعت الحاجة إلى ذلك، وتؤمن الثانية بالسيادة النسبية، بمشاركة آخرين في العالم، بوسائل التبادلية في المصالح والإقناع، وتأثير وسائل القوة الناعمة.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

أما السبب الثاني فيرجع إلى أن أحد مقومات قوة أمريكا في سياستها الخارجية، وجود ما يعرف بالتوافق Consensus بين الأمريكيين. لكن ما جرى في حملة ترامب، وأيضاً في رد فعل النخبة، والشارع الأمريكي، قد أظهر انقسامات واضحة، على الأقل بإظهار وجود تيار يساند ترامب بقوة، وتيار آخر يرفضه بنفس الدرجة من القوة. بالإضافة بالطبع إلى الانقسامات التي دبت في صفوف الحزب الجمهوري ذاته، والتي عبرت عنها قيادات الحزب، وأيضاً معظم المرشحين المنافسين لترامب، ومقالات كبار الكتاب في الصحف، والتي اعتبرت أن ترامب ظاهرة شاذة، أو على الأقل خارجة عن السياق السياسي الأمريكي، المستقر تاريخياً، والمعبر عن طبيعة النظام السياسي للولايات المتحدة.

لكل هذه الأسباب أصبح هناك تخوف لدى كثيرين من القيادات من النخبة السياسية الأمريكية، من أن يؤدي ذلك إلى خلل في النظام السياسي السائد لمئات السنين في الولايات المتحدة، والذي يتميز بطبيعة خاصة، وبسمات ينفرد بها، وإذا حدث هذا الخلل فمن الممكن أن تتغير كثير من الأفكار المستقرة، والمسلم بها، عن طرق إدارة العملية السياسية، داخلياً وخارجياً. ويبدو أن النتائج النهائية لانتخابات الرئاسة، وما إذا كانت ستنتهي لصالح ترامب أو هيلاري كلينتون، سوف تحمل معها إجابة محددة عن هذه التساؤلات.

تم بحمد الله

****

******

***

*

Center مركز GAZA غزة
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies